# نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

الأعـــداد ٢٥٨ – ٢٦٠ يونيو/حزيران ٢٠١٠


## أسطول الحرية : المغزى والاستحقاقات

في خلفية جريمة القرصنة الإجرامية التي ارتكبتها إسرائيل تجاه أسطول الحرية في ٣١ مايو/أيار، تكمن معانٍ مهمة من منظور حقوق الإنسان تنتمي للمستقبل أكثر مما تنتمي للماضي.

فقصة أسطول الحرية ذاتها تستحق أكثر من تحية رواده بل وربما تضحياتهم، فهي تحطم جداراً أكبر من ذلك الأسمنتي الذي شيدته إسرائيل لحصار مستقبل الشعب الفلسطيني، وكسر طوقٍ أكبر من ذلك الذي طَوّق به التخاذل العربي عنق شعب غزة المحاصر.

فلأول مرة منذ بدء منظومة أوسلو تستعيد القضية الفلسطينية زخمها كقضية تحرر وطني يسعى إلى مناصرتها شرفاء العالم، ولأول مرة منذ حصار غزة قبل أكثر من أربع سنوات يتنبه العالم إلى معاناة أكثر من ١،٥ مليون مواطن فلسطيني، يعاقبون عقاباً جماعياً بحصار تجويع يرقى بمعايير القانون الدولي الإنساني إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

ولا تقل تداعيات هذه الجريمة أهمية عن دلالاتها، فاجتهادات إسرائيل لاحتواء هذه التداعيات جاءت مثيرة للسخرية أكثر من الحماقة التي ارتكبتها بدءاً من لجنة التحقيق الداخلي التي أعلنت تشكيلها والتي لفظتها حتى الأمم المتحدة، ومروراً بحشد ما سمته "أسطول الحرية الحقيقي" بتمرير سفينة نهرية بطريقة احتفالية أمام مقر الأمم المتحدة للمطالبة بالإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير، وتسيير مظاهرة للإفراج عنه، والمقارنة الممجوجة بحرمانه من زيارة الصليب الأحمر منذ أربع سنوات، بينما هي تحرم مئات الفلسطينيين من مثل هذه الزيارات، وتحتفظ بأكثر من عشرة آلاف أسير، وبيدها إذا ما رغبت أن تستعيده صباح اليوم التالي لإتمام صفقة تبادل الأسرى التي تعيقها منذ أكثر من عام.

لكن يظل الأهم من ذلك هو إخفاقها في تحقيق "الردع" الذي استهدفته بجريمتها المشينة. فعلى أكثر من صعيد تستعد أساطيل وقوافل الحرية لمواصلة رسالتها وتحمل إحداها وهي السفينة "مريم" رسالة تضامن النساء مع النساء الفلسطينيات، وتحمل ألبان الأطفال والطعوم والدواء لرضعٍ وأطفال جريمتهم الوحيدة أنهم وُلِدوا في زمن رديء غابت عنه العدالة والنخوة.

أما الاستحقاقات المترتبة على هذه الجريمة فترى المنظمة العربية لحقوق الإنسان أنها يجب أن تمضي في اتجاهين: أحدهما دعم ملاحقة مقترفي جريمة القرصنة والقتل التي ارتكبتها إسرائيل بحق نشطاء السفينة "مرمرة" والإصرار على لجنة تحقيق مستقلة، أما الاتجاه الثاني فهو رفض كل الدعاوى الرامية إلى تخفيف الحصار لإجهاض المطالبة بإنهائه، والحفاظ على الإيقاع الذي بدأ بأساطيل وقوافل الحرية لكسر الحصار عملياً.

## في هذا العدد


* الديمقراطية في التطوير والتنمية: المؤسسة الدولية للديمقراطية ص٢
* الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر ٢٠٠٩: مركز هشام مبارك للقانون. ص ٣

**العراق**

نذر تصعيد الانقسام الأهلي في العراق. ص٤

**السودان**

الفارق بين الممارسة الديمقراطية والانتخابات النزيهة ص٥

**اليمن**

حوار مؤجل .. ونزاع متواصل ص٦

**تونس**

السجن لمن يضر بالمصالح الاقتصادية ص٧

**مصر**

مد العمل بقانون الطوارئ، وخروقات كبيرة في انتخابات الشورى ص٨

**الأردن**

قانون للانتخابات مثير للجدل ص٩

**الجزائر**

تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية ص٩

**مكافحة الفساد**

مبادرات ومواجهات ص١٠

**الشكاوى** ص١١

**أخبار المنظمات** ص١٣



نشرة إخبارية/ تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدعم من وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان التي يشرف عليها مركز دراسات الوحدة العربية

## دور الاتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية

في سياق دورها المتخصص، بادرت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات لإجراء مشاورات عالمية موسعة حول دور الاتحاد الأوربي في بناء الديمقراطية، أجرت خلاله تحليلاً نقدياً لسياسات الاتحاد الأوربي الخارجية وبصفة خاصة في مجال تعهداته بالعمل من أجل بناء الديمقراطية، وذلك بهدف مراجعة وتطوير دور الاتحاد الأوربي في مجال تلبية تعهداته بدعم البناء الديمقراطي، ومن خلال تحليل جدي وصادق ومشاورات موسعة، خلص التقرير إلى عدة نتائج مهمة، نوجزها على النحو التالي:

بينما شكلت الديمقراطية هدفاً اساسياً لسياسة الاتحاد الأوربي الخارجية، إلا أن الرؤى تفاوتت إزاء هذه السياسة وإزاء الدور على صلة بتعدد المواقف من القضايا الواحدة وازدواجية المواقف إزاء القضايا المتشابهة، وتمثلت التوصية في أهمية استثمار تجارب الاتحاد الداخلية في بلورة سياسته الخارجية، وفي تبني مفهوم واسع للديمقراطية، وإقامة شراكات حقيقية، والالتزام بالتعهدات طويلة الأجل.

وعلى صعيد استثمار التجارب الداخلية للاتحاد، فقد لوحظ أن مرجعها الوحيد يقع ضمن "السياسة الأمنية"، ويوصي الشركاء بإتاحة المعلومات حول هذه التجارب ليتم الاستفادة منها على نحو أكبر، وتتمثل الخيارات في صياغة خطاب الاتحاد فيما يتعلق بالديمقراطية على أساس التجارب الفردية للدول الأعضاء، مع بيان الإيجابيات في الدمج الإقليمي، وخاصة فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين والنظم المالية وجهود مكافحة الفساد وحماية الأقليات وإدارة التنوع الثقافي والإصلاح الديمقراطي والمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة.

وفيما يتعلق بتبني مفهوم واسع للديمقراطية، لوحظ أن الاتحاد قد ركز المساعدة في مجال الانتخابات وتعزيز حقوق الإنسان، وهو ما يعود إلى الفجوة القائمة بين السياسة الأمنية المشتركة وبين أهمية تطوير السياسات العامة وبما ينعكس على اللغة والمفاهيم المختلفة للديمقراطية، حيث يتبنى الاتحاد مفهوما ضيقاً للديمقراطية، وهو ما يؤدي لاختفاء العلاقة بين التعاون مع الدول في مجالات السياسة الخارجية والأمنية وبين التعاون معها من أجل التنمية.

وفيما يتصل بالتزامات الاتحاد وتعهداته طويلة الأجل، لوحظ أن الاتحاد يولي الأهمية للاستقرار قصير الأجل وتحقيق الأهداف التجارية بدلاً من الأهداف طويلة الأجل في دعم الديمقراطية. بينما يجب على الاتحاد توفير المصداقية والشرعية كمتطلبين رئيسين لتحقيق دوره في مجال الدعم الفعال لبناء الديمقراطية، ومعاملة شركائه بشكل واضح وشفاف فيما يتصل بالقيود والتعهدات لتأكيد أهدافه طويلة الأجل.

وعلى صعيد السياسات العامة، لوحظ أن الاتحاد يتناقض مع نفسه أحيانا في المواقف، وعاجز أحياناً أخرى عن التوصل لمواقف مشتركة، ولا يعير الاهتمام الكافي بآثار سياساته المتعلقة بالهجرة، والتجارة والزراعة عندما يتصل الأمر ببناء الديمقراطية، وقد يرسل الاتحاد ودوله الأعضاء رسائل مختلفة في الموضوع الواحد والقضية الواحدة.

وأوصى الشركاء بضرورة بناء مزيد من الترابط بين السياسة الأمنية والخارجية المشتركة وبين التعاون في مجالات التنمية وبين مجالات السياسات العامة الأخرى.

وفي مجال الاتجاه نحو إنشاء شراكات حقيقية، لوحظ أن الاتحاد يستخدم ترويج الديمقراطية كوسيلة لتحقيق أهدافه، وأنها عادة ما تكون عملية تواصل في اتجاه واحد، وهو ما يخل بمفهوم الشراكة نفسها، ولذا يجب على الاتحاد مراجعة سياساته العامة على نحو فعال لضمان شراكات حقيقية.

كذلك فإن التزام الاتحاد بالشراكات لا يتحقق، لكونه يصب في صالح أنشطة المجتمع المدني على نحو غير متكافئ مع بناء الديمقراطية، ولا يجري استغلال الطاقة المتحققة في الشراكات عبر العمل المستمر على تطوير وتنمية هذه الشراكات عبر الحوار والمواقف، ولا تصب الشراكات في صالح دعم قطاعات فعالة في مجال بناء الديمقراطية.

وأوصى الشركاء بالعمل على تقوية آليات الحوار، ولقاء شركائه حيثما يحتاجون هم إليه، مع العمل على تطوير شراكات ذات طابع إقليمي عبر التعاون مع المنظمات الإقليمية ذات المبادرات الديمقراطية، مع استخدام آليات المشاورات ذات الطابع الشامل، توسيع نطاق الشراكات لتضم كافة الفئات من الجهات الفاعلة.

## تقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر

أصدر مركز هشام مبارك للقانون في يونيو/حزيران ٢٠١٠ تقريراً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مصر عام ٢٠٠٩. تناول التقرير رصداً وتحليلاً لسياسات الدولة لعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي: الحق في العمل، وفي الضمان الاجتماعي، وفي مستوى معيشي ملائم، وفي الصحة، وفي سكن ملائم، وفي التعليم، وفي بيئة سليمة، وفي الاستفادة من الموارد والثروات الطبيعية، والحقوق الثقافية، كما تناول وضع المرأة من حيث درجة تمتعها ببعض الحقوق. وينقسم كل فصل إلى ثلاثة محاور، الأول لعرض مفهوم الحق في القانون الدولي لحقوق الإنسان والمبادئ المستقاة من خبرات قانونية وطنية وإقليمية، والثاني وضع الحق في البيئة القانونية المصرية دستورياً وتشريعيا وقضائياً، ويرصد آخرها أهم التطورات المتعلقة بهذه الحقوق في عام ٢٠٠٩، وقد اعتمد التقرير على القضايا التي تبناها المركز، فخلال عام ٢٠٠٩ عمل المركز في ٤٦٧ قضية تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بنسبة ٦٤,١% من مجمل القضايا التي عمل عليها.

وقد جاءت توصيات التقرير كالتالي:

بالنسبة **للحق في العمل**، دعا المركز الدولة أن تبدأ بنفسها بتثبيت أوضاع العمالة المؤقتة، والتخلص من تضارب القوانين، وأن تلعب دوراً أكبر في التأهيل والتدريب وخاصة للمعاقين، وتفادي تأثر بعض الفئات بالتعديلات التشريعية المفاجئة، وتوجيه مزيد من الاهتمام للعاملين بالخارج.

**وبالنسبة للحق في الضمان الاجتماعي**، دعا التقرير للتوسع في مظلة الضمان الاجتماعي لتشمل كل إنسان في مصر، والحفاظ على نظام الدعم العيني، والحرص على وفرة وجودة السلع المقدمة وزيادة الرقابة عليه، ووضع نظام رقابي على تصرف الحكومة في أموال التأمينات، ووقف محاولات الاستيلاء على أموال التأمينات.

**وبالنسبة للحق في مستوى معيشي ملائم**، طالب بوضع حد أدنى عادل للأجور مع مراعاة مراجعته بشكل دوري، وتغيير المنظومة القانونية بحيث تسمح باحتواء قطاعات كبيرة من الاقتصاد غير الرسمي, مع مراعاة عدم تقييده، وتغيير المنظومة القانونية للسماح بحرية التنظيم الفعال على المستوى المحلي .

**وبالنسبة للحق في الصحة**، دعا المجتمع المدني لاستكمال الحملة ضد خصخصة التأمين الصحي استعداداً لقيام الحكومة بطرح مشروع القانون في الدورة البرلمانية القادمة، وتطوير المقترحات الهادفة لتطوير خدماته، والعمل على تطوير مستشفيات وزارة الصحة التي تغطي شتى أنحاء الجمهورية وتتعامل مع الجمهور بغض النظر عن تمتعه بالتأمين الصحي.

**وبالنسبة للحق في سكن ملائم**، دعا الحكومة إلى الكف عن سياسات الإزالة بشكلها الحالي التي لا تراعي الحق في السكن ومستقبل السكان، وإلغاء الخطط الحالية لتنمية المدن وتصميم خطط جديدة تخلو من عمليات تهجير الفقراء بمشاركة سكان تلك المناطق، وإدماج المواطنين وإشراكهم في عملية تنمية الأحياء، وتجديد وإصلاح البنية التحتية، كما دعا منظمات المجتمع المدني لمساعدة سكان المناطق المتضررة في تنظيم أنفسهم والتفاوض مع الدولة وفرض مصالحهم على مخططاتها.

**وبالنسبة للحق في التعليم**، طالب بتطوير التعليم في المدارس الحكومية، وزيادة الإشراف على المدارس الخاصة، والتوصل لحلول جذرية لمشكلات المعلمين لتفادي المشاكل التي أبرزها قانون الكادر الخاص.

**وبالنسبة للحق في بيئة سليمة**، دعا لعدم البدء في مشاريع صناعية بالمناطق السكنية دون استشارة حقيقة للأهالي، وضرورة تفعيل القوانين الهادفة للحفاظ على البيئة.

**وبالنسبة للحق في الاستفادة من الموارد والثروات الطبيعية**، دعا المدافعين عن حقوق الإنسان لتطوير استراتيجياتهم في الدفاع عن الموارد والثروات الطبيعية وعدم الاقتصار على القضايا ذات الطابع السياسي الساخن.

**وبالنسبة للحقوق الثقافية**، دعا إلى الاعتراف بالأقليات الموجودة وإقرار الحقوق المكفولة لهم طبقًا للمادة ٢٦ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وحث الحكومة على إشراك ممثلي الأقليات في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالحقوق الثقافية، وإتاحة الفرصة للأقليات أن تتواجد في المجال العام لتعبر عن ثقافتها وتراثها، وتعديل المناهج التعليمية لتشمل ذكر تاريخ وإسهامات الأقليات.للاطلاع على التقرير كاملا :

http://www.hmlc-egy.org/node/1545

## فلسطين
## تسريع مخطط الإبعاد والتهويد

خطت إسرائيل خطوتين إجراميتين إضافيتين نحو القضاء على حقوق للشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف، جاءت أولاهما بالإعلان عن بدء سريان الأمرين العسكريين ١٦٥٠، ١٩٤٩ اللذين يعدان بمثابة البيان الافتتاحي لحملة جديدة من التطهير العرقي في الضفة الغربية، إذ يتيحان السجن والإبعاد لمن تسميهم سلطات الاحتلال "بالمتسللين" وهو توصيف عنصري للفلسطينيين الذين دخلوا الضفة الغربية دون تصريح من سلطة الاحتلال، أو أقاموا فيها دون ترخيص منها. ويعرضهم للسجن حتى سبع سنوات والإبعاد، سواء كانوا قد ارتكبوا جرماً (بمفهوم الاحتلال) أو لم يفعلوا، كما يتيح تنفيذ أمر الإبعاد خلال ٧٢ ساعة. ويحمل الأمران العسكريان تعبيرات مطاطة يمكن أن يقع تحت طائلتها كل فلسطيني سواء ولد في الضفة الغربية أو قدم من خارجها.

أما الخطوة الإضافية الأخرى فتتعلق بالقدس، حيث أطلقت الحكومة الإسرائيلية سلسلة من الإجراءات تمثل في مجملها الملامح الختامية لتهويد القدس الشرقية، فأعلنت عن مشروع جديد لتعزيز الاستيطان في القدس الشرقية، وسرَّعت من وتيرة مصادرة الأراضي والمنازل وهدم بيوت المقدسيين بدعوى مخالفات تنظيمية، وأتمت بناء كنيس يهودي (الخراب)، وتخطط لبناء غيره، وتابعت تشييد خط "مترو" يربط بين القدس الشرقية والقدس الغربية، وكشفت المصادر الفلسطينية مخططاً لخط جديد يمر في نفق تحت المسجد الأقصى ويهدد بنيانه. ويأتي ذلك جنباً إلى جنب مع مواصلة سرقة التراث الشعبي الفلسطيني، بقرار جديد لرئيس وزراء إسرائيل يضم مسجد بلال بن رباح، والحرم الإبراهيمي في الخليل إلى التراث اليهودي.

وبينما استمرت حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله تبشر بمولد الدولة الفلسطينية في العام ٢٠١١، نقلت الولايات المتحدة ضغوطها إلى الجانب الفلسطيني لاستئناف المفاوضات. ومن المؤسف أن لجنة المتابعة العربية وفرت في بداية شهر مايو/أيار غطاءً سياسياً لبدء مفاوضات غير مباشرة.

## العراق
## نذر تصعيد الانقسام الأهلي

تشهد البلاد في سياق الخلاف حول الأحقية في تشكيل الحكومة الجديدة في ضوء نتائج الانتخابات تصعيداً خطيراً في الأوضاع الأمنية، يتمثل في زيادة أعمال العنف والاغتيالات والتفجيرات، والتهديد بتصعيدها على نحو يعيد للأذهان الأحداث التي بدأت في نهاية ٢٠٠٥ واستمرت حتى نهاية ٢٠٠٨، في سياق النتائج التي أقرتها مفوضية الانتخابات والتي تحدث أثراً في مسار تشكيل الحكومة في ظل تفسيرات المحكمة الاتحادية لمفهوم "الكتلة الأكبر"، وقرارات هيئة اجتثاث البعث بشأن استبعاد مرشحين فائزين وإعادة تشكيل نتائج الانتخابات.

ويبقى أفق الحياة السياسية في العراق مرهوناً بمحددات أكثر تأثيراً من نتائج الانتخابات، بدءاً من الوجود العسكري الأمريكي والاتفاق الأمني وحصاد سنوات الاحتلال من الاستغلال والتدخلات الإقليمية وطبيعة العملية السياسية برمتها، والتي تجعل من هذه الانتخابات - في نهاية الأمر- على نحو ما عبرت دراسة مهمة أن العراقيين "يصوتون لكنهم لا يقررون"، ويظل التطلع لتوافق وطني يتخطى الطائفية وينبذ التهميش والإقصاء، ويلفظ الاحتلال ويحافظ على ثروة البلاد ووحدتها الوطنية هو المناط الأول والأخير لاستعادة العراق عافيته ومكانته العربية والدولية.

كذلك، لم يفض انتقال الملف الأمني إلى السلطات العراقية إلى أي تحسن في نمط التجاوزات التي ترافق المداهمات والاغتيالات، بل ازدادت سوءًا. وجرى اعتقال آلاف من المواطنين دون أدنى اعتبار للقوانين السارية، وتكشفت فضائح سجون سرية في المثنى والمنطقة الخضراء، فيما ظلت الأنباء تتواتر عن أماكن احتجاز سرية أخرى في الكاظمية والرسمية والموصل. وكشفت شهادات سجناء لمنظمات حقوق إنسان دولية عن أنماط من التعذيب لا تقل عن تلك التي شهدتها البلاد في سجن الجادرية والموقع (٤) اللتين أجريت بشأنهما تحقيقات لم تعلن نتائجها قط، أو صدر عنها مذكرات اعتقال بشأن جرائم تعذيب لم تنفذ قط.

ويجري ذلك في الوقت الذي بشرت فيه الإدارة الأمريكية العالم بتسريع وتيرة سحب قواتها من العراق في سياق تنفيذ الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية، بينما تشير الدلائل إلى احتفاظها بنحو ثلث

قواتها في العراق بصفة خبراء تدريب ودعم للقوات العراقية، والاحتفاظ في هذا السياق بقواعد دائمة في البلاد، الأمر الذي لا تنفيه المصادر الرسمية العراقية باعتباره مماثلاً للقواعد القائمة في دول الجوار.

ويبقى أن النص في الاتفاقية الأمنية على تسوية ملف المعتقلين لدى قوات الاحتلال لم يحل دون بقاء آلاف السجناء تحت ولاية القوات الأمريكية، ولم يجل غموض مصير من يسمون بالمعتقلين الأمنيين الذين يزيد عددهم عن خمسة آلاف معتقل. ورافق الإفراجات التي تحققت حالات اغتيال متعددة ذات أبعاد طائفية.

## السودان
## الفارق بين الممارسة الديمقراطية والانتخابات النزيهة

انتهت الحكومة السودانية من تشكيل الحكومة الجديدة التي استحوذ عليها كما هو متوقع حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وبالمثل استحوذت الحركة الشعبية لتحرير السودان على حكومة الجنوب، وأضافت إليها وزارة للخارجية للمرة الأولى، فيما يمثل مؤشراً على ما أكدته مجريات ونتائج الانتخابات بشأن احتمالات انفصال الجنوب في الاستفتاء المقرر في يناير/كانون ثان المقبل.

وكان من المفترض أن تمثل هذه الفترة علامة فارقة في مسار التطور السياسي في البلاد، فالسودان كان على موعد مع استحقاقات اتفاق سلام الجنوب وما تقتضيه من ترتيبات قانونية وسياسية وأمنية قبل أشهر من استفتاء الجنوب على الوحدة أو الانفصال، وكان على موعد مع أول انتخابات رئاسية ونيابية وولائية تعددية تجرى في البلاد منذ العام ١٩٨٦، وكان على أعتاب مرحلة جديدة في مسار أزمة دارفور عبر الوساطة القطرية، بعد أن أنزلت هذه المشكلة أضراراً فادحة بأبناء دارفور وبسمعة الحكومة السودانية، وقادت إلى اتهام الرئيس البشير ومسئولين آخرين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال النزاع.

لكن تغلبت الأنانية السياسية والرغبة في استمرار احتكار السلطة على الاستحقاقات المصيرية، وجعلت من هذه الاستحقاقات جزءاً إضافياً لمشكلات السودان بدلاً من أن تجعلها مدخلاً لحلها.

فكما كان متوقعاً، فقد اكتسح حزب المؤتمر الوطني الحاكم نتائج الانتخابات في شمال السودان، بينما اكتسحت الحركة الشعبية لتحرير السودان الانتخابات في الجنوب، على نحو يضمن احتكار الطرفين للسلطة في مناطق نفوذهما. ووفقاً للنتائج الرسمية، فقد شارك في الانتخابات ١٠,١ مليون ناخب من أصل ١٦ مليون ناخب مسجل في ولايات السودان الـ٢٥، توزعوا على ١٠٧٥ مركز اقتراع، وجرت الانتخابات في ظل رقابة دولية ومحلية، وضمت ٨٤٠ مراقباً دولياً من ١٨ منظمة وحكومات، وأكثر من ٢٠ ألف مراقب محلي و٢٣٢ منظمة محلية.

بدأت مجريات التصويت في ١١ أبريل/نيسان، وكان مفترضاً أن تنتهي في ١٣ أبريل/نيسان، وقد استدعت صعوبات التصويت مد مجرياته ليومين إضافيين وحتى ١٥ أبريل/نيسان. وكانت عملية التصويت ذات طابع معقد، نتيجة الجمع بين انتخابات الرئاسة والبرلمان وحكومات الولايات، وكان على كل ناخب في الشمال التصويت في ثماني بطاقات، وفي الجنوب التصويت في ١٢ بطاقة انتخابية.

وفاز الرئيس "عمر البشير" برئاسة البلاد بأغلبية بلغت ٦٨ % من الأصوات (٦,٩ مليون)، تلاه "ياسر عرمان" مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان بنسبة ٢٣ % (٢,٢ مليون) بالرغم من انسحابه، وجاءت نتائج بقية المرشحين الباقين والمنسحبين بين ٢٠ ألف صوت و٣٠٠ ألف صوت، وبينهم المرشحة الوحيدة السيدة "فاطمة أحمد عبد المحمود" عن حزب الاتحاد الاشتراكي التي حازت على٣٠ ألف صوت.

وعلى صعيد مناطق الجنوب، فقد اكتسح "سلفا كير ميارديت" زعيم الحركة الشعبية انتخابات رئاسة حكومة الجنوب بنسبة ٩٣% من ٢,٢ مليون ناخب شاركوا في التصويت في الجنوب، تلاه "لام أكول" مرشح المعارضة بـ ٧% فقط.

وقد شهدت ولاية بحر الغزال الغربية في رابع أيام التصويت مصادمات بين أعضاء من شريكي الحكم، أدت إلى مقتل تسعة من أعضاء حزب المؤتمر الوطني الحاكم. كما اتهم الحزب الحاكم الحركة الشعبية باعتقال ٤٠٠ من أعضائه في الجنوب.

كذلك اكتسح كل من الحزبين الحاكمين

مقاعد البرلمان، بما في ذلك المقاعد المخصصة للقوائم الحزبية وتلك المخصصة للمرأة، ولم يخسرا سوى عدد محدود للغاية من المقاعد التي توزعت على أحزاب المعارضة. وقد تكرر المشهد على مستوى حكام الولايات الـ٢٥ وعلى صعيد انتخابات المجالس الولائية للولايات.

وقد توالت الاحتجاجات على أعمال تزوير قام بها شريكا الحكم في مناطق نفوذهما، وجاءت تقارير المراقبين الدوليين وبعض تقارير المراقبة المحلية لتعكس خروقات كبيرة، يأتي أدناها في أخطاء مطبعية رافقت بطاقات المرشحين، وتأخر فتح مراكز الاقتراع، ومضى أهمها بشأن عمليات تزوير جرى توثيقها على نحو واسع.

وقد اعتبر المراقبون الدوليون أن الانتخابات لم ترق إلى المعايير الدولية، معتبرين أن إيجابيتها الوحيدة تتمثل في أنها تعزز الممارسة الديمقراطية في البلاد التي تشهد أول انتخابات تعددية بعد قرابة ربع قرن من انقطاعها.

وقد اعترفت مفوضية الانتخابات بأخطاء في مسار الانتخابات والتصويت، ولكنها اعتبرتها لا تؤثر على النتائج المعلنة، وقبلت المفوضية نسبة محدودة للغاية من الطعون الكثيفة المقدمة إليها، فعلى سبيل المثال، قبلت ٥٨ طعناً فقط من بين ٣٥٠ طعناً تلقتها في اليوم الأول للانتخابات.

بينما اتهمت أحزاب المعارضة شمالاً وجنوباً الحزبين الحاكمين بأعمال تزوير واسعة وغير مخفية.

وعلى صعيد **النزاع في إقليم دارفور**، فقد تراجعت الآمال في التوصل إلى اتفاقي سلام شاملين بين الحكومة وكل من حركة العدل والمساواة وجبهة التحرير والعدالة، والتي كان مفترضاً الانتهاء منهما قبل نهاية مارس/أذار وقبل إجراء الانتخابات. وقد استمرت الأطراف في تبادل الاتهامات، حول مسئولية هذا الاخفاق.

## اليمن
## حوار مؤجل ونزاع متواصل

أعلن الرئيس "على عبد الله صُالح" في ٢١ مايو/أيار ٢٠١٠ عفواً عن المعتقلين في سجون أجهزة الأمن المتعددة من المتمردين الحوثيين وأنصار الحراك الجنوبي بمناسبة الذكرى الـ٢٠ للوحدة اليمنية. ودعا كل القوى السياسية إلى حوار شامل يرتكز على اتفاق فبراير/شباط ٢٠٠٩ المبرم بين حزب المؤتمر الشعبي الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة، كما طرح إمكانية تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة ائتلافية ولكنه ربط ذلك بما سيسفر عنه الحوار.

وقد تباينت ردود فعل القوى السياسية اليمنية إزاء هذه المبادرة، حيث رحبت بعض القوى السياسية بذلك، واعتبرت قوى أخرى أنها غير معنية بذلك، وشككت بعض أطراف المعارضة في صدق هذا التوجه أو جديته. وبينما أكد الخطاب الرسمي على بدء الحوار بالفعل، فقد نفت مصادر المعارضة ذلك، وعلقت جدية هذا التوجه على تنفيذ قرار الإفراج عن المعتقلين.

وبينما ظل الجدل قائما بين الحكومة والمعارضة حول مبادرة الرئيس بإجراء الحوار، استمرت مظاهر التوتر وأعمال العنف المتبادل، والانتهاكات الجسيمة لحقوق المواطنين.

فعلى صعيد المحافظات الجنوبية، استمر قمع المظاهرات الاحتجاجية، وسقط المزيد من الضحايا، واستمرت محاصرة مديرية جحاف بمحافظة الضالع التي بدأت في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٠، بل وتعرضت المديرية ليلة ٢٠ يونيو/ حزيران لحملة عسكرية واسعة وقصف شديد أفضى إلى قتل عدد من المدنيين، وهدم عدد من المنازل قدرتها المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان بنحو ٩٠ منزلاً، وطالبت المنظمة اليمنية للدفاع عن حقوق الإنسان المجتمع الدولي بالتدخل لفض الحصار، والسماح بإسعاف الجرحى ووصول المواد التموينية والمياه وإعادة الكهرباء، والضغط على السلطات اليمنية لإعادة اعمار منازل المواطنين التي تعرضت للدمار، وإلقاء القبض على من أصدر الأوامر بالقصف، ومن قام بتنفيذه على القرى وتقديمهم إلى العدالة.

من ناحية أخرى استمر التوتر بين الحكومة والحوثيين، ووقعت اشتباكات بين الحوثيين ورجال القبائل في حرف سفيان وقتل عدد من مشايخ قبائل موالين للحكومة في مديرية حرف سفيان، وتبادلت الحكومة والحوثيون الاتهامات بمسئولية هذه الأحداث، ولم تتمكن لجنة سفيان المكلفة بتنفيذ إعلان وقف إطلاق النار والعمليات العسكرية من الوقوف عن كثب على تطورات هذه الأحداث بسبب

الوضع الأمني الصعب.

واستمر التصعيد المتبادل بين الحكومة والمنظمات "الجهادية" التي تصفها الحكومة بتنظيم القاعدة، وشهدت أعمال الإرهاب عمليات نوعية من بينها محاولة اغتيال السفير البريطاني، والهجوم على مبنى المخابرات في عدن في ١٩ يونيو/حزيران ٢٠١٠، وتفجير أنبوب نفط في محافظة مأرب في ١٢ يونيو/ حزيران ٢٠١٠. كما صعدت الحكومة من عمليات الاعتقالات والملاحقات والمطاردات، ووقع خلالها خطأ في القصف أفضى إلى مقتل أمين عام المجلس المحلي لمحافظة مأرب وخمسة من مرافقيه في ٢٤ مايو/أيار ٢٠١٠ مما أثار توتراً شديداً بين رجال القبائل في محافظة مأرب، واضطرت الحكومة إلى تشكيل لجنة رئاسية للتحقيق في ملابسات الحادث.

من ناحية أخرى قدمت منظمة العفو الدولية براهين على ما كان سائداً دون دليل على تورط الولايات المتحدة الأمريكية في العمليات العسكرية الموجهة لما تسميه تنظيم القاعدة على مجتمع المعجلة في منطقة أبين جنوبي اليمن في ١٧ ديسمبر/كانون أول ٢٠٠٩، والتي أفضت إلى سقوط أكثر من ٦٠ من المدنيين من بينهم نساء وأطفال.

وكانت الحكومة اليمنية قد أكدت في السابق إن قواتها قامت وحدها بالهجوم على "المعجلة" وهو موقع معسكر تدريب مزعوم للقاعدة في مديرية المحفد بمحافظة أبين.

## تونس
## تعديل قانون العقوبات : عقوبة السجن لمن يضر بالمصالح الاقتصادية

صادق مجلس النواب على مشروع قانون يتعلق بإتمام أحكام الفصل ٦١ أ مكرر من قانون العقوبات في ١٥ يونيو/حزيران ٢٠١٠، وينص التعديل على "تجريم الحالات التي يتعمد أصحابها بصفة مباشرة أو غير مباشرة ربط اتصالات مع أعوان دولة أو مؤسسة أو منظمة أجنبية القصد منها التحريض على الإضرار بالمصالح الحيوية للبلاد المتمثلة في كل ما يتعلق بأمنها الاقتصادي" ويعاقب القانون مرتكب هذه "الجريمة" بالسجن مدة تتراوح بين ٥ أعوام و١٢ عاماً، وطبقاً للحكومة يأتي القانون في إطار تدعيم مقومات الأمن الاقتصادي لسد الفراغ التشريعي الناتج عن اقتصار النص الحالي للفصل ٦١ مكرر من القانون الجنائي على تجريم النيل من أمن الدولة الخارجي في المجالين العسكري والدبلوماسي دون أن يشمل الجانب الاقتصادي.

واحتج معارضون على القانون الذي أصبح يعرف "بقانون الأمن الاقتصادي" واعتبروا أنه لا يوجد مبرر لسنه، وأنه جاء من أجل تقليص مجال حرية الرأي والتعبير وملاحقة كل الأطراف التي تسعى إلى الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان في تونس. خاصة في ظل المفاوضات مع الاتحاد الأوربي للحصول على صفة "الشريك المميز" والتي تعرف تعثراً منذ فترة، وتنص اتفاقية الشراكة على ضرورة احترام حقوق الإنسان للحصول على صفة "الشريك المميز" في علاقاتها الاقتصادية بأوربا.

واعتبرت الرابطة التونسية لحقوق الإنسان أن الغموض الذي يكتنف مشروع القانون وعمومية العبارات المستعملة تمثل خطراً على الحريات العامة، فالقانون يتحدّث بشكل مبهم عن "ربط اتصالات مع جهات أجنبية" دون تحديد ماهية هذه "الجهات" وماذا تشمل عبارة "ربط اتصالات"، كما أنّ النص لا يعرّف بدقة "التحريض"، بالإضافة إلى أنّ "المصالح الحيوية" و"الأمن الاقتصادي" هي مفاهيم يختلف بشأن تحديدها بدقة، وكلّ هذا يفتح الباب لتجريم أفعال قد تكون مجرد تعبير عن رأي عبر وسائل إعلام أجنبية أو بالمشاركة في حوارات ولقاءات تعقد في الخارج، ويكون هذا الرأي بشأن الأوضاع الاقتصادية للبلاد، ليتمّ اعتبار ذلك الرأي "مساساً بالمصالح الحيوية للبلاد".

واعتبر نشطاء حقوق الإنسان أنهم المستهدفون الرئيسيون للقانون بالإضافة إلي الصحفيين الناقدين للحكومة، وأنه يأتي في ظل جو من التضييق والترهيب والمراقبة المستمرة من قبل قوات الأمن ومنعهم من السفر، وتعرضهم لحملة إعلامية منظمة من قبل الحكومة تهدف إلى التشهير بهم وتشويه سمعتهم.

وتشارك المنظمة العربية لحقوق الإنسان الرابطة التونسية قلقها تجاه إقرار قانون الأمن الاقتصادي لما يتيحه من مس بحرية الرأي والتعبير المصونة بالدستور والمواثيق الدولية التي صادقت عليها تونس.

## مصر
## المنظمة تأسف لمد العمل بحالة الطوارئ

في خطوة مؤسفة وافق مجلس الشعب في ١١ مايو/آيار ٢٠١٠ على طلب الحكومة تمديد العمل بقانون الطوارئ لعامين جديدين من أول يونيو/حزيران ٢٠١٠ إلى ٣١ مايو/آيار ٢٠١٢ بعد ٢٩ عاماً من تطبيقه بشكل متصل. وبالرغم من قصر استخدام قانون الطوارئ على حالات مواجهة أخطار الإرهاب وتمويله، وجلب المخدرات والاتجار فيها في القرار الجمهوري بمد حالة الطوارئ، والنص على قصر التدابير الواردة في البندين ١و٥ من المادة (٣) من قانون الطوارئ، فإن التدابير التي أبقى عليها تشكل جوهر الانتقاص من الضمانات القانونية التي يكفلها الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، إذ تشمل وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور، والقبض والاعتقال والتفتيش دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية. وفى غموض يدعو للالتباس، لم يتطرق قرار مد العمل بقانون الطوارئ إلى المواد الخاصة بالإجراءات المتعلقة بالتحقيقات والمحاكمات والطعون وتنفيذ الأحكام، كما لم يتطرق للأوامر المتبقية الصادرة عن الحاكم العسكري بمقتضى قانون الطوارئ.

## انتخابات مجلس الشورى تشهد خروقات واسعة

أجريت انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى في ٢٠١٠/٦/١ لاختيار ٨٨ عضواً، وخاض الانتخابات ٤٩٠ مرشحًا من بينهم ١٣٢ مرشحًا ينتمون إلى ١٣ حزبا، وأسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز الحزب الحاكم بـ ٨٠ مقعداً، و٤ مقاعد لأفراد من أحزاب الغد والتجمع والناصري والجيل يعتقد أنهم مقربون من الحزب الحاكم، بينما حيل دون نجاح أي مرشح من الإخوان المسلمين، وقالت اللجنة العليا للانتخابات إن نسبة من شاركوا تقدر بـ ٣٠,٨% بما يعادل ٧ ملايين و٨٢٩ ألفا.

شهدت هذه الانتخابات خروقات في مرحلة فتح باب الترشيح بعدم تمكين بعض المرشحين من تقديم ملفات ترشيحهم بالمخالفة للقانون، أو استبعادهم من القوائم النهائية للمرشحين، خاصة من مرشحي جماعة الإخوان المسلمين. وفي مرحلة الانتخابات شهدت عمليات لشراء الأصوات وتعطيل الرقابة على الانتخابات رغم صدور حكم قضائي بتقرير الحق في المراقبة على الانتخابات، كما شهدت اعتقالات لمرشحي وأنصار جماعة الإخوان المسلمين ووقوع أعمال عنف في عدة دوائر، وتزويراً في النتائج بتسويد بطاقات التصويت لصالح مرشحين بأعينهم، وقدرت النسبة الفعلية للمشاركة بما لا يزيد عن ٧% من المقيدين بالجداول الانتخابية. وتقدم عدد كبير من المرشحين بطعون قضائية على هذه الخروقات الإجرائية، وعلى النتائج المعلنة.

وأصدر رئيس الجمهورية قراراً جمهورياً بتعيين ٤٤ عضواً بمجلس الشورى من الأكاديميين ورجال القانون وكبار الموظفين، وشمل القرار انضمام ١١ عضواً جديداً منهم ثلاث شخصيات يعبرون عن تمثيل رمزي لأحزاب الوفد والتجمع والناصري، ويعتبر مراقبون أن هذه التعينيات تعبر عن طبيعة الاصطفاف السياسي في الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة.

## .. المنظمة تعبر عن قلقها لحبس محاميين في محاكمة مبتسرة

تابعت المنظمة مجريات التحقيق والمحاكمة العاجلة التي تعرض لها اثنان من المحامين على خلفية اتهامهما بالاعتداء على عضو بالنيابة العامة، ووفق أعضاء هيئة الدفاع التي ضمت نقيب وأعضاء مجلس نقابة المحامين فإن محكمة جنح طنطا التي أصدرت حكماً بحبس المحاميين "إيهاب محمد إبراهيم" و"مصطفى فتوح" خمس سنوات لكل منهما. دون أن تمكن المحكمة هيئة الدفاع من الاطلاع على ملف الدعوى ومنحها أجلاً لإعداد دفاعها.

وتشعر المنظمة بقلق عميق للأجواء والأحداث التي سبقت المحاكمة وأثناء التحقيقات، ويوم المحاكمة نفسها، والتي شهدت تراشقاً وتعبئة بين نادي القضاة ونقابة المحامين، واحتشاد آلاف المحامين يوم المحاكمة الموجزة بعد أن أحيل المتهمون لمحاكمة عاجلة وموجزة دون أن يحال عضو النيابة العامة المتهم بالاعتداء على المحامي للمحاكمة، والتي من شأنها التأثير على إجراءات المحاكمة التي يجب أن تجري في أجواء طبيعية.

والمنظمة على ثقة من قدرة القضاة والمحامين على تجاوز هذه الأحداث

المؤسفة والانتصاف لسيادة القانون والمساواة، وتدعو نادي القضاة ونقابة المحامين وشيوخ المهنتين للتدخل العاجل لاحتواء هذه الأزمة الخطيرة التي قد تعطل مرفق القضاء والعدالة.

### .. ومحكمة استثنائية تصدر حكماً بالإعدام

أصدرت محكمة جنايات أمن الدولة العليا طوارئ بالقاهرة في ٢٣ يونيو/ حزيران حكما بإحالة أوراق القيادي بالجماعة الإسلامية "عبد الحميد عثمان أبو عقرب" الصادر ضده حكمان بالإعدام غيابياً قبل ١٥ عاماً بتهمة قتل اثنين من قيادات الشرطة بأسيوط أثناء الأحداث الإرهابية في التسعينيات، إلى المفتي تمهيداً للحكم بإعدامه، وكانت إعادة محاكمته قد بدأت بمحكمة جنايات أمن الدولة العليا طوارئ في ٢٠ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٩، وتؤكد المنظمة على موقفها المبدئي الرافض للمحاكم الاستثنائية، وتدعو السلطات لإعادة محاكمة المتهم أمام القضاء الطبيعي.

## الأردن
## قانون للانتخابات مثير للجدل

أصدرت الحكومة في ١٨ مايو/آيار ٢٠١٠ قانوناً مؤقتا للانتخابات، أخذ كسابقه بمبدأ الصوت الواحد، وقسم الدوائر الانتخابية، في المملكة إلى ١٠٨ دوائر انتخابية لكل منها مقعد واحد في مجلس النواب، وأضاف القانون عشرة مقاعد جديدة إلى المجلس ليصل عدد أعضائه إلى ١٢٠ نائباً، على أن يتم توزيع المقاعد الجديدة بمعدل مقعدين للعاصمة ومقعد لكل من محافظتي إربد والزرقاء، وضاعف الحصة النسائية لتصبح ١٢ مقعداً. ورفضت أحزاب المعارضة ومنها حزب "جبهة العمل الإسلامي" التعديلات الجديدة وطالبت بإلغاء مبدأ الصوت الواحد واعتماد القائمة النسبية، فيما أشارت أحزاب أخرى لاحتمال مقاطعتها الانتخابات. واعتبرت "المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن" قانون الانتخابات ناقصاً ويحرم الأردنيين من التمثيل الحقيقي في مجلس النواب، وطالبت بتشكيل لجنة مستقلة للانتخابات والسماح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات المقبلة.

## سوريا
## المنظمة تستنكر سجن رئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان

استنكرت المنظمة الحكم بسجن المحامي والناشط الحقوقي "**مهند الحسنى**" رئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان ثلاث سنوات من محكمة جنايات دمشق بتهم فضفاضة وذات دوافع سياسية منها "إضعاف الشعور القومي" و"نشر أخبار كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة". وكانت المنظمة قد استنكرت في وقت سابق ملاحقة "مهند الحسنى" وشطبه نهائياً من عضوية نقابة المحامين بتهمة ترؤسه منظمة حقوقية دون موافقة النقابة، وحضور جلسات محكمة أمن الدولة العليا وتسجيل ما يتم في الجلسات في سياق عمله الحقوقي. وترى المنظمة أن ما تعرض له مهند الحسني يأتي في إطار الانتهاكات ضد الحقوقيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا. وتناشد السيد رئيس الجمهورية إعمال صلاحياته الدستورية للتدخل بوقف تنفيذ هذه العقوبة وإسقاط الاتهامات ضد "مهند الحسني".

## الجزائر
## تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية

ذكرت مصادر رسمية في الجزائر أن موجة الاحتجاجات والاضطرابات سجلت في الأشهر الخمسة الأخيرة ارتفاعا بنسبة ٦٠% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وأفادت إحصائية لقوات الدرك الوطني أن حالات الإخلال بالنظام العام بلغت ٥٩٧ حالة، وأشارت إلى أن الاضطرابات الاجتماعية شملت إغلاق الطرق والاعتصام والتجمهر أمام المؤسسات العمومية. وأنه تم توقيف ١٩٠ شخصاً بتهمة الشغب والإخلال بالنظام العام.

ووقعت هذه الاحتجاجات على خلفية المطالبة بالحق في العمل وزيادة الحد الأدنى للأجور والحق في السكن الملائم والتعليم، وانتشار الفساد.

وأرجع رئيس مركز الرائد للدراسات والأبحاث أ."سليمان الشنين" هذه الظاهرة لسببين، يعود أولهما لغياب الحوار الاجتماعي، والتمثيل السياسي على مستوي الهيئات المنتخبة المحلية أو الوطنية. والسبب الثاني هو استمرار سياسة ترويض الهيئات الدستورية من طرف السلطة الحاكمة مما يؤدي إلى ردود الفعل الاحتجاجية.

## ضعف المؤسسات في مصر ولبنان والمغرب وفلسطين يقوض جهود مكافحة الفساد

أوضح تقرير صادر عن منظمة الشفافية الدولية في مايو/أيار ٢٠١٠ بعنوان "**تحدي الحكم الرشيد : مصر ولبنان والمغرب وفلسطين**" أن النظم غير المتطورة للمساءلة العامة تعوق الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في تلك البلدان. ويستند التقرير إلى أربع دراسات شاملة تناولت بالتقييم أنظمة الحكم الرشيد في البلدان الأربعة وإلى أي مدى يوجد في كل دولة نظام للنزاهة الوطنية في القانون، وإلى أي مدى يعمل هذا النظام بفعالية على أرض الواقع. بما في ذلك الأجهزة التنفيذية والتشريعية والأحزاب السياسية والقضاء وأجهزة مكافحة الفساد والمنظمات غير الحكومية والإعلام.

ويشير التقرير إلى أن الأحكام القانونية المتعلقة بمكافحة الفساد في البلدان الأربعة تعاني من ثغرات هائلة إضافة إلى قلة العزم المثيرة للقلق بشأن إدخال ممارسات فعالة للحد من المشكلة، الأمر الذي يشكل خطراً على التنمية المستدامة، والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

ووصف التقرير أنظمة الحكم الرشيد في البلدان الأربعة بغير الفعالة، وأن أحد المعوقات الرئيسة يكمن في أن السلطة التنفيذية غير خاضعة للرقابة، وهو الأمر الذي يقوض أية محاولات لإدخال أنواع الضوابط والتوازنات التي تضع النزاهة والمساءلة في قلب الحكم الرشيد.

وعلى الرغم من اختلاف السياق من بلد إلى بلد، إلا إنها تعاني جميعاً من مشكلة مشتركة وهي التحدي الذي يشكله الفساد بالنسبة للمساءلة والتنمية. ووجد التقرير أنه عموما سواء في الحكومة، أو القطاع الخاص أو بين المواطنين فإن هناك فهماً محدود لمفاهيم مكافحة الفساد مثل الشفافية والمساءلة. وأن محاباة الأقارب والرشاوى والمحسوبية قد انتشرت بالشكل الذي أصبحت به مقبولة كمسلمات الحياة. وأن المواطنين الذين يعلنون إدانتهم لهذه الممارسات في أي من هذه البلدان يفتقرون إلى الحماية لعدم وجود آليات لحماية المبلغين عن الفساد، وباستثناء لبنان، فإن الأحكام المتعلقة بحصول العامة على المعلومات شديدة الضعف. ويلاحظ التقرير كذلك عدم وجود هيئات لمكافحة الفساد في مصر وفلسطين ولبنان، وأنه رغم وجود آلية لهذا الغرض في المغرب فإنها لا تملك سلطة التحقيق أو المعاقبة.

وعلى الصعيد الإيجابي، يشير التقرير إلى زيادة في اعتماد خطط وطنية لمكافحة الفساد وفي الأطر القانونية ذات الصلة بما في ذلك القوانين التي سنت في فلسطين لتعزيز استقلالية القضاء وسن تشريع يكفل الوصول إلى المعلومات في لبنان وخطة الجهاز المركزي لمنع الفساد في المغرب ولجنة النزاهة والشفافية في مصر.

وفي ما يلي عدد من التوصيات الرئيسة التي اشتمل عليها التقرير:

* على الدول أن تكفل استقلالية أجهزة الإشراف العامة من أمثلة مكاتب التدقيق المحاسبي وأمين المظالم، إضافة إلى زيادة مشاركة الموطنين في عمليات الحوكمة.
* على السلطة التنفيذية أن تسمح بتقوية دور البرلمان والسلطة القضائية وهيئات الرقابة العامة بوصفها جهات فعالة للمراجعة على عملياتها.
* على الدول أن تروج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كإطار ملائم للنهوض بقوانين مكافحة الفساد.
* على الدول أن تكفل الاحترام والحماية لحرية المواطنين وحرية المنظمات غير الحكومية في الانخراط في الشأن العام بما في ذلك محاربة الفساد.
* ينبغي على الدول إدخال العمل بنظام حماية المبلغين عن الفساد وسن تشريع لحماية حرية تداول المعلومات إضافة إلى تشريع لحظر تضارب المصالح بالنسبة لشاغلي المناصب العامة وتنفيذ هذه التشريعات.
* على منظمات المجتمع المدني أن تلزم نفسها بأعلى معايير المساءلة والشفافية في أعمالها وشئونها الداخلية.
* على الأطراف المعنية أن تستمر في تعزيز الحوار الإقليمي وجهود بناء القدرات في قضايا مكافحة الفساد من خلال مبادرات من أمثلة برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

للاطلاع على التقرير كاملاً :
http://www.transparency.org/content/download/51657/826927/NIS_Regional_Mena_web_English.pdf

## اليمن
## المنظمة تطالب بسفر هشام باشراحيل للعلاج

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن قلقها لمواصلة السلطات اليمنية منع الصحفي "هشام باشراحيل" رئيس تحرير جريدة الأيام من السفر خارج البلاد لتلقي العلاج، وكانت السلطات قد منعته من السفر منذ مايو/أيار ٢٠٠٩ ورفضت تجديد جواز سفره على خلفيه نشاطه الصحفي وأرائه الناقدة للحكم، وطالبت المنظمة السلطات اليمنية بتمكينه من السفر لتلقي العلاج خارج اليمن حرصًا على وضعه الصحي الحرج.

## الكويت
## .. وترحب بإطلاق سراح الجاسم

رحبت المنظمة بقرار محكمة الجنايات فى٢٠١٠/٦/٢٨ بالإفراج بكفالة قدرها ألفا دينار عن الكاتب والمحامي "**محمد الجاسم**" بعد ٤٩ يوماً من توقيفه على خلفية مقالات نشرها، وكان الجاسم (٥٤ عاماً) قد أضرب عن الطعام بعد القبض عليه قبل أن يعدل عنه لوضعه الصحي الحرج، وحددت المحكمة جلسة ٢٠ سبتمبر/ أيلول لبدء محاكمته.

وكانت المنظمة قد طالبت بإطلاق سراحه في وقت سابق، وأصدرت بياناً أعربت فيه عن قلقها لمواصلة السلطات الكويتية احتجازها له منذ ١١ مايو/آيار الماضي، حيث أوقف على صلة بمقال رأي انتقد فيه سياسات الحكومة الكويتية، ووجهت إليه الاتهام بالتحريض على قلب نظام الحكم في البلاد، وأضيف إليها الاتهام بإهانة أمير دولة الكويت.

واعتبرت المنظمة أن توقيف "الجاسم" يشكل مخالفة لأحكام الدستور والتزامات دولة الكويت النابعة من انضمامها للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والذي يكفل الحق في حرية الرأي والتعبير. وأن احتجازه كان دون مسوغ قانوني وبالمخالفة لقانون الإجراءات الجنائية الكويتي الذي يحظر استمرار احتجاز المتهمين قيد المحاكمة أكثر من ٢١ يوماً، وصنفت المنظمة "الجاسم" كسجين رأي، ودعت سمو أمير دولة الكويت إلى التدخل لوقف ملاحقته قضائياً.

## مصر
## وتطالب النيابة بإحالة مرتكبي جرائم التعذيب لمحاكمات عاجلة

تابعت المنظمة بقلق بالغ حوادث التعذيب المؤسفة التي وقعت مؤخراً والتي أدت لوفاة ثلاثة مواطنين، فقد تلقت المنظمة شكوى من ذوي المواطن "**فضل عبد اللاه محمد حسنين**" (٤٤ عاماً) والذي توفي أثناء احتجازه يوم ٣١ /٢٠١٠/٣، وتعتبر الشكوي أن المذكور توفي من جراء التعذيب بالاعتداء عليه بالضرب المبرح من جانب ضابط المباحث محمد صبحي عقب القبض عليه، وأن شهود عيان قد أكدوا صحة الواقعة، وجاء بالشكوى أن ضباط الشرطة بالمركز يمارسون ضغوطا على ذوي المجني عليه والشهود للعدول عن أقوالهم، وأن ضابط الشرطة ما زال يمارس مهامه. وخاطبت المنظمة السيد المستشار النائب العام محذرة من خطورة هذه الضغوط وقدرتها علي العبث بأدلة التحقيق، وطالبت بسرعة إنجاز التحقيقات وتقديم المتهم لمحاكمة عاجلة درءا لهذه الضغوط.

كذلك تعرض الشاب "**خالد سعيد**" (٢٨ عاما) للاعتداء بالضرب من أفراد أمن تابعين لقسم شرطة "سيدي جابر" بالإسكندرية في ٢٠١٠/٦/٦ توفي في أعقابها. وقد أثارت هذه الحادثة موجة من الاحتجاجات والجدل على كل المستويات الشعبية والاجتماعية التي رفضت الرواية الرسمية لوزارة الداخلية، ووفق تقرير بعثة المنظمة المصرية لتقصي حقيقة الواقعة والملابسات الخاصة بها والذي أورد أقوال شهود عيان، فإن مجموعة من أفراد الأمن اقتحموا سيبر(مقهي انترنت) كان يتواجد فيه المجني عليه أسفل منزله، حيث طلبوا من رواده إبراز هوياتهم، وتفتيش المذكور بطريقة مستفزة، وقاموا بضربه ضرباً مبرحاً، وسحبه على الأرض إلى العقار المجاور، وضرب رأسه في بابه الحديدي وفي السلم الخاص بالعقار وفي جدران مدخل العقار.

وذكر بيان لوزارة الداخلية أن حقيقة الواقعة تمثلت في أنه خلال ملاحظة فردي شرطة للحالة الأمنية، شاهدا المحكوم عليه "**خالد محمد سعيد**" يرافقه أحد أصدقائه، ولدى توجههما لضبطه بادر المذكور بابتلاع لفافة مادة مخدرة أدت لاختناقه ووفاته، وهو ما أكده خمسة من الشهود منهم صديقه، وتحقيقات النيابة التي توافقت مع نتيجة تقرير الطب الشرعي أن الوفاة نتيجة أسفكسيا الخنق نتيجة انسداد القصبة الهوائية باللفافة التي قام بابتلاعها، وأضاف البيان أن المذكور كان مطلوباً

لتنفيذ حكمين بالحبس صادرين في قضيتين، وأنه سبق ضبطه في أربع قضايا، واتهم البيان الادعاءات بوفاته نتيجة التعذيب بأنها مغرضة وكاذبة تستهدف النيل من الشرطة ودورها.

وأمرت النيابة العامة بتشريح الجثة، وأصدرت مصلحة الطب الشرعي تقريراً أرجع سبب الوفاة لاسفكسيا الخنق نتيجة ابتلاعه لفافة مخدر، وأن المجني عليه وجد به آثار إصابات وكدمات، وهو التقرير الذي وجد نقداً عنيفاً لمسايرته الرواية الرسمية للشرطة، وتواصل النيابة العامة التحقيقات بعد نقل التحقيقات من نيابة سيدى جابر إلى نيابة الاستئناف وسماع شهود عيان على الواقعة، وتثير هذه القضية عدداً من الالتباسات منها تضارب بيانات الشرطة، وشهادات أطباء شرعيين فندت التقارير الأولية عن سبب الوفاة وطريقة التشريح، كما أثارت هذه القضية صلاحية رجال الشرطة السريين لمباشرة إجراءات القبض والتفتيش ومدى تمتعهم بالضبطية القضائية.

وتمثلت الواقعة الثالثة في وفاة المواطن "**صابر عبد السميع**" (٥٩ عاماً) في منتصف شهر يونيو/حزيران بقسم أول مدينة نصر بالقاهرة، وتتهم أسرته المسئولين بالقسم بتعذيبه وضربه حتى الموت بعد احتجازه لمدة عشرة أيام، وبالرغم من قرار النيابة العامة بالإفراج عنه إلا أنه احتجز خمسة أيام لإجباره على الاعتذار لرئيس الحي الذي كان قد أمر بإزالة كشك خاص به، وتقول المصادر الأمنية أنه سقط على الأرض وانه كان مريضا بالسكر، بينما تؤكد أسرته أنه تعرض للتعذيب، ويوجد جرح غائر وعميق في رأسه، وقررت النيابة عرضه على الطب الشرعي لبيان سبب الوفاة وما إذا كانت طبيعية أو بسبب التعذيب.

وطالبت المنظمة النيابة العامة بسرعة إنجاز التحقيقات وتقديم المتهمين في هذه الحوادث لمحاكمات عاجلة لتحقيق الردع العام، وتؤكد ضرورة تعديل المادة ١٢٦ من قانون العقوبات بما يتوافق مع أحكام الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب التي صادقت عليها مصر لسد الثغرات التي يفلت منها الجناة.

## السودان
## .. وترحب بالإفراج عن د."حسن الترابي"

رحبت المنظمة بالإفراج عن د."حسن الترابي" زعيم حزب المؤتمر الشعبي المعارض، وكانت المنظمة قد أعربت عن بالغ قلقها لمواصلة احتجازه منذ ١٦ مايو/آيار الماضي من دون مسوغ قانوني أو إذن قضائي، ومن دون توجيه اتهامات رسمية إليه أو إحالته للتحقيق مع التضييق على زيارة محاميه وذويه له في محبسه، واكتفت المصادر الرسمية السودانية بتعليل الاعتقال بأنه يتصل بما نشرته صحيفة الحزب المعارض لمعلومات وصفتها بأنها "تمس الأمن القومي" فيما يتصل بعلاقة الحكومة السودانية بدعم إيران لحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس".

بينما أكدت منظمات حقوق الإنسان الوطنية وأحزاب المعارضة أن اعتقاله جاء على صلة بتصريحاته بشأن التزوير الذي شاب الانتخابات السودانية على نطاق واسع وموقفه من قضية دارفور وملاحقة المحكمة الجنائية الدولية للرئيس "عمر البشير"، واعتبرت المنظمة الدكتور "الترابي" سجين رأي، ودعت السلطات السودانية للإفراج الفوري عنه، وكفالة حقه في حرية الرأي والتعبير.

## الأردن
## .. وتطالب بالتجاوب مع شكاوى السجناء

دخل ما يزيد عن ٢٠ معتقلا إسلامياً في ١٢ مايو/آيار الماضي في سجون الجويدة وسواقة إضرابا عن الطعام، وينتمي المضربون للتيارات السلفية الجهادية، ومنهم محكوم عليهم أو متهمون في قضايا أمن دولة، يأتي هذا الإضراب للضغط على إدارة السجون لتحسين ظروف اعتقالهم التي وصفوها بالمتشددة وغير الإنسانية. حيث يحتجزون في مهاجع تحيط بها الأسوار العالية، ولا تتم تهويتها بالشكل الكافي، كما تم منعهم من الخروج من العنابر والتعرض للشمس والهواء الطلق، والتشدد في زيارة ذويهم. وإساءة معاملتهم. وأشارت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن إلى المعاملة القاسية للموقوفين والسجناء في مراكز التوقيف، ولفتت إلى أن الجهات القضائية لا تقوم بزيارات كافية للسجون وأماكن التوقيف للاطلاع على الوضع.

وفي سياق متصل انتقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن في تقريرها الصادر في ٢٢مايو/آيار كثرة قرارات التوقيف التي تصدر عن المدعين العامين وقضاة الصلح، وقالت إن عددها السنة الماضية وصل إلى نسب قياسية وبلغ ٢٩٥٤٦ قراراً.

## الكويت

### الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان تجرى انتخابات هيئتها الإدارية

عقدت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان جمعيتها العمومية العادية السادسة في ٢٠ أبريل/نيسان ٢٠١٠، حيث ناقشت التقريران الإداري والمالي، ووافقت عليهما بالإجماع، ثم جرت انتخابات الهيئة الإدارية الجديدة للعامين المقبلين، وأسفرت عن فوز كل من: أ."علي أحمد البلغي" وأ."مها برجس البرجس" وأ."عبد المجيد إبراهيم خريبط" وأ."ضحوك بنوان البنوان"، وأ."عبد المحسن تقي مظفر" وأ."صلاح مضف المضف"، وأ."عامر ذياب التميمي"، وأ."أنور على كرم"، وأ."فوزية علي الشطي"، وأ."هاشم عبد اللطيف المسلم"، وأ."سامي محمد العلي".

واختارت الجمعية الأستاذ "علي البغلي" رئيساً لها، والأستاذة "مها البرجس" نائباً للرئيس، والأستاذ "عامر ذياب التميمي" أميناً للسر.

### .. والمنظمة تدين اعتقال أمير مخول وتدعو لإطلاق حملة لحماية الناشطين الحقوقيين

أدانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال الناشط الحقوقي الأستاذ "أمير مخول" رئيس "اتحاد جمعيات أهلية عربية" (اتجاه) الذي يقود حركة الدفاع عن حقوق فلسطينيي الـ٤٨ وراء الخط الأخضر.

ويأتي اعتقال "مخول" بعد أيام من قرار وزير داخلية الاحتلال بمنعه من مغادرة البلاد للمشاركة في الفعاليات الدولية لفضح الجرائم الإسرائيلية، ومساعي عزل الشيخ "كامل ريان" من موقعه في الحكم المحلي، ضمن سلسلة من الانتهاكات المنهجية المتصاعدة لقمع فلسطينيي الـ٤٨ منذ بدء ملاحقة المفكر العربي "عزمي بشارة" وبعض زملائه الذين يقودون مواجهة العنصرية الصهيونية والفصل العنصري، والحيلولة دون تضامنهم مع إخوانهم الفلسطينيين في الأراضي المحتلة للعام ١٩٦٧، فضلاً عن العمل على طرد الناشطين الحقوقيين الدوليين من الضفة الغربية المحتلة.

وترى المنظمة أن اعتقال "مخول" وغيره من ناشطي حقوق الإنسان الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر إنما هو نتيجة طبيعية لتخاذل المجتمع الدولي وتفاقم العجز العربي في مواجهة الجرائم المتصاعدة للاحتلال الإسرائيلي التي يتواصل ارتكابها دون تردد في ظل حكومة "بنيامين نتانياهو".

كما تترافق هذه الانتهاكات مع تصعيد متواصل للجرائم المرتكبة بحق المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة للعام ١٩٦٧.

وتناشد المنظمة رئيس وأعضاء مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بالتحرك على وجه السرعة لدفع المجتمع الدولي لتحمل مسئولياته للتصدي للجرائم والانتهاكات الإسرائيلية على جانبي الخط الأخضر.

### .. وتشارك في ندوة حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان ندوة إقليمية حول "حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإشكاليات إعمالها في البلدان العربية" وذلك في تونس يومي ٢٦ و٢٧ مايو/آيار بدعم من مؤسسة فورد ومؤسسة المستقبل.

افتتح أعمال الورشة د. "الطيب البكوش" رئيس المعهد، وتضمنت أعمال الندوة تطورات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الدولي، وعرض تجارب حول إعمال وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير السياسات الهادفة لإعمالها، ودور منظمات المجتمع المدني في حماية وإعمال الحقوق. وقد شارك في أعمال الورشة الزميل "علاء شلبي" كبير الباحثين بالمنظمة وممثل المعهد في مصر، وقدم مداخلة رئيسة في جانب تطوير السياسات الهادفة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية.

### .. وتشارك في اجتماع التحالف العربي من أجل دارفور

في سياق دعم المنظمة العربية لحقوق الإنسان للجهود من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان في إقليم دارفور وجهود حل النزاع سلمياً، شاركت المنظمة في الاجتماع التنسيقي للتحالف العربي من أجل دارفور والذي عقد يوم ٢٩ مايو/آيار بمقر البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان بالقاهرة، والذي استهدف تعزيز جهود التحالف خلال الفترة المقبلة، والإعداد لدورة تنظيمية جديدة في الهيكل التنظيمي للتحالف والعمل على توسيع المشاركة في التحالف، على الصعيد العربي. ومثل المنظمة في أعمال الاجتماع الزميل "إسلام أبو العينين" الباحث بالمنظمة.

## .. وتنظم الدورة التدريبية الثانية للإعلاميين المصريين

نفذت المنظمة الدورة التدريبية الثانية لمعدي ومذيعي اتحاد الإذاعة والتليفزيون في مصر بالتعاون مع كل من المجلس القومي لحقوق الإنسان ومعهد تدريب اتحاد الإذاعة والتليفزيون وذلك بالقاهرة في الفترة من ٦ إلى ٨ يونيو/حزيران، وذلك في سياق البرنامج التدريبي المشترك الذي بدأ العمل به في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٩.

وافتتح أعمال الدورة السفير "محمود كارم" أمين عام المجلس القومي لحقوق الإنسان والدكتور "عادل نور الدين" مدير معهد التدريب باتحاد الإذاعة والتليفزيون والأستاذ "محسن عوض" الأمين العام للمنظمة. وتضمن التدريب تسع جلسات عمل حول تطور حقوق الإنسان، وآليات حمايتها، وتقييم مصادر معلومات حقوق الإنسان، وتقييم التغطية الإعلامية ذات الصلة، وآليات تعزيز مبدأ المواطنة في العمل الإعلامي، وآليات تطبيق عملية لتبني منظور حقوق الإنسان في جوانب العمل الإعلامي.

## .. وتشارك في تدريب المنظمات المعنية على حقوق ذوي الإعاقة

شاركت المنظمة في الدرة التدريبية حول آليات إعمال الاتفاقية الدولية لحقوق المعاقين، والتي نظمتها المنظمة العربية للمعوقين (بيروت) بالتعاون مع إدارة المجتمع المدني بجامعة الدول العربية يومي ٨ و٩ مايو/آيار بالأمانة العامة للجامعة.

افتتح أعمال الدورة الأستاذ "محمود راشد غالب" مدير إدارة المجتمع المدني، وشارك في أعمال التدريب الأستاذة "آمنة علي السويدي" والأستاذ "نواف كبارة" عضوا لجنة الأمم المتحدة المعنية باتفاقية ضمان حقوق المعاقين، والزميل "علاء شلبي" كبير الباحثين بالمنظمة.

## المنظمة تشارك في الحوار حول تقرير الأمن الإنساني

شاركت المنظمة في أعمال الورشة الإقليمية والتي نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مجلة وجهات نظر ومركز الجزيرة للدراسات، ومركز الدراسات الدولية والإقليمية بجامعة جورج تاون في الدوحة يومي ٢١ و٢٢ مايو/آيار بعنوان "الوطن..المواطن: أسئلة العرب في قرن جديد"، والتي استهدفت تعميق الحوار حول قضايا الدولة وإشكالياتها في البلدان العربية في ضوء المؤشرات التي استعرضها تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩، والذي استهدف موضوع الأمن الإنساني في البلدان العربية.

شارك في أعمال الورشة، الأستاذ "محسن عوض" الأمين العام للمنظمة.

## .. وتشارك في أعمال الحوار بين المجتمع المدني العربي والأوربي

عقد في بوتسدام بألمانيا في الفترة من ٣ إلى ٥ يونيو/حزيران ٢٠١٠، مؤتمر للحوار بين المجتمع المدني في البلدان العربية والأوربية، والذي استهدف تجسير الفجوة في التعاون بين المجتمعين، ونظم المؤتمر مؤسسة فريدريش ناومان بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وشارك في أعمال المؤتمر الأستاذ "محسن عوض" الأمين العام للمنظمة، والأستاذ "حافظ أبو سعدة" رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والأستاذة "هاجر الحبشي" عن المعهد العربي لحقوق الإنسان.

## .. وتشارك في أعمال ورشة الحل السلمي للنزاعات

شاركت المنظمة في أعمال الورشة الإقليمية حول "الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي" والتي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر بالتعاون مع المؤسسة العربية للديمقراطية يومي ٢٩ و٣٠ مايو/آيار ٢٠١٠ بالدوحة، والتي تناولت قضايا الحل السلمي للنزاعات الداخلية المسلحة، ودور الانتقال الديمقراطي في تعزيز معالجة أسباب النزاعات ودرء احتمالات تجددها.

شملت جلسات العمل والورش الفرعية دور منظمات المجتمع المدني في الحل السلمي للنزاعات، والآليات المحلية والإقليمية لحل النزاعات والوقاية منها، وتطوير القدرات في مجال الحل السلمي للنزاعات، وتعزيز العدالة الانتقالية ضمن إحراز المصالحة الوطنية. شارك في أعمال الورشة ١١٠ مشاركاً من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من كافة البلدان العربية وتركيا، ومثل المنظمة في أعمال الورشة الزميل "علاء شلبي" كبير الباحثين بالمنظمة.

## .. وتشارك في جانب من أعمال منتدى الدوحة العاشر

شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان

في جانب من أعمال منتدى الدوحة العاشر، والذي انعقد بالدوحة في الفترة من ٣٠ مايو/آيار إلى ٢ يونيو/حزيران، وحضرت المنظمة أعمال قمة إعادة التصميم الشامل الهادفة إلى إصلاح إدارة السوق العالمية، والتي افتتحها أمير قطر وملكة الأردن مساء يوم ٣٠ مايو/آيار، كما تابعت أعمال مسار الثقافة والتعليم والأعمال ضمن أعمال منتدى الدوحة العاشر أيام ٣١ مايو/آيار و١ و٢ يونيو/حزيران.

شارك في أعمال المنتدى ٦٠٠ مشاركة ومشارك بحضور قادة وممثلي دول عربية وأجنبية ومنظمات دولية وجامعات ومراكز بحوث ومنظمات غير حكومية، ومثل المنظمة في أعمال المنتدى الزميل "علاء شلبي" كبير الباحثين بالمنظمة.

**اجتماع مجلس الأمناء** : (تتمة المنشور ص١٦)

كما عبر المجلس عن تقديره للدور التركي الداعم لحقوق الشعب الفلسطيني وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة المحتل، وكذا دعمه لجهود المصالحة الوطنية الفلسطينية.

وحذر المجلس من التوجهات الرامية لتكريس الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق، من خلال الإبقاء على قواعد عسكرية أمريكية دائمة في العراق، بالتناقض مع التعهدات بالانسحاب في منتصف العام ٢٠١١. وطالب الأطراف العراقية بالعمل على حل خلافاتها عبر الحوار الوطني، وأكد أن مسار المصالحة لا يمكن أن يكتمل بإقصاء أي من أطياف الشعب العراقي عن المصالحة، ودعا لإطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين على وجه السرعة، وتهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم، ونددد المجلس بأعمال التفجيرات العشوائية التي تستهدف المدنيين الأبرياء ومؤسسات المجتمع.

وعبر المجلس عن بالغ قلقه من استمرار تدهور الأوضاع في السودان، مشدداً على أن الانتخابات السودانية – بما رافقها من انتهاكات أفقدتها نزاهتها– لم تصب في مسار حل الأزمات المتعددة في السودان، ولكنها زادتها تعقيدا، وأكد على ضرورة احترام الحق في تقرير المصير في الجنوب، مع دعوة كافة الأطراف للعمل على جعل الوحدة خياراً جاذباً وفق اتفاقية سلام الجنوب.

كما عبر عن قلقه لاستمرار النزاع في إقليم دارفور، وأكد مجدداً على ضرورة قيام الحكومة السودانية بإجراءات ملموسة نحو تسوية فورية للأزمة لحقن الدماء ومراعاة حقوق المواطنين وعودة النازحين واللاجئين، ومعاقبة مقترفي جرائم الحرب، وتعويض الضحايا ورد الممتلكات، وبما يحول دون مزيد من الفوضى.

وحذر المجلس من استمرار تجاهل المجتمع الدولي للوضع في الصومال وتداعياته الإنسانية الكارثية مجدداً التأكيد على الحاجة إلى تضافر الجهد العربي والأفريقي والدولي للتوفيق بين الأطراف الصومالية، وتلبية احتياجات الإغاثة.

وأعرب المجلس عن ترحيبه بنجاح جولات الحوار الوطني في لبنان حول القضايا الخلافية لترسيخ الوفاق الوطني، داعياً مختلف الأطراف الإقليمية والدولية لدعم المصالحة اللبنانية بجهود صادقة.

وأعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء تردي الأوضاع في اليمن. وإذ أدان المجلس الانتهاكات التي ارتكبت في سياق هذا الوضع المتردي في إطار التصدي للتظاهرات السلمية واعتقال الناشطين، وكذا الحصار المفروض على بعض محافظات الجنوب والوسط، وطالب السلطات اليمنية بالإفراج عن كافة المعتقلين والسجناء السياسيين وسجناء الرأي، وإطلاق حوار وطني شامل لمعالجة هذه الأزمات المتعددة على نحو جدي وأمين يلبي تطلعات الشعب اليمني.

وجدد المجلس إدانته لاستمرار احتجاز الأسرى في معتقل جوانتنامو الأمريكي الذين أمضوا سنوات طويلة قيد الاحتجاز دون اتهام أو محاكمة، ونكوص الرئيس الأمريكي عن تعهداته بإخلاء المعتقل قبل مايو/آيار ٢٠٠٩، وإحالة بعض الأسرى إلى المحاكمة بالمخالفة لاتفاقية جنيف الثالثة، ودعا الدول التي ينتمي إليها المعتقلون للتدخل للإفراج عنهم وضمان أمنهم وحريتهم وسلامتهم، وكذا طالب دولهم بالتوقف عن ملاحقتهم أمنياً وقضائياً بعد تسلمهم من الإدارة الأمريكية.

وفى ختام الاجتماع أقر المجلس التقريرين الأدبي والمالي، وأقر خطط وبرامج عمل المنظمة في الفترة القادمة. وقد عزز مجلس الأمناء عضويته بشغل حصة المقاعد الشاغرة بالمجلس من الشخصيات العامة والخبراء، ودعا كل من د. خير الدين حسيب مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، ود. غسان مخيبر نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب اللبناني، والأستاذ علاء شلبي كبير الباحثين بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان للانضمام إلى عضوية مجلس الأمناء.

## مجلس أمناء المنظمة
## يطالب بدعم جهود المصالحة الوطنية والإصلاح

في اجتماعه السنوي في ١٧ يونيو/ حزيران ٢٠١٠، ناقش مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان التقارير الميدانية المقدمة عن مسار حقوق الإنسان في البلدان العربية ودول المهجر، كما ناقش التقريرين الأدبي والمالي للمنظمة.

ولاحظ المجلس بقلق بالغ تراجع الإصلاح في البلدان العربية، وتقاعس الحكومات العربية عن الوفاء بالتزاماتها بتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ما قاد إلى تكريس انتهاكات جسيمة وذات طبيعة نمطية في المجتمعات العربية عبر منظومة تشريعية تقوض الضمانات القانونية المرعية بحكم انضمام البلدان العربية لاتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما لاحظ بقلق بالغ استمرار تدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، فضلاً عن آثار وتداعيات الأزمات الهيكلية في البنى الاقتصادية العربية وانتهاك الحقوق النقابية، وانتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية تفضي إلى تعميق الفقر والتهميش للشرائح الضعيفة في العديد من المجتمعات العربية في ظل تنامي هدر الموارد وارتفاع وتيرة الفساد.

وأدان المجلس استمرار الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على الشعب الفلسطيني، ومواصلة الحصار الاقتصادي والعقوبات الجماعية، كما لاحظ بقلق بالغ استمرار خطوات الاحتلال المحمومة لتوسيع الاستيطان وتهويد القدس وتهديد المسجد الأقصى والاستيلاء على المقدسات الإسلامية والمسيحية. واستنكر العودة إلى ما يسمى بالمفاوضات غير المباشرة.

كما استنكر موقف الدول العربية في مواجهة الجرائم الإسرائيلية، وأدان جرائم إسرائيل، وخاصة المذبحة المروعة التي تعرض لها ناشطو أسطول الحرية لكسر الحصار على غزة، وأكد على ضرورة إجراء تحقيق دولي جدي من خلال مؤسسات الأمم المتحدة، ورفضه الحاسم للخطوات الإسرائيلية التي تهدف إلى قطع الطريق أمام مثل هذا التحقيق الجدي. وحيا جهود المنظمات العربية والدولية في مجال ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، ودعا المجتمع العربي لدعم هذه الجهود، كما دعاه لدعم صمود المقدسيين في مواجهة الجرائم الإسرائيلية.

وطالب المجلس الحكومات العربية بالعمل على استعادة المجتمع الدولي لزمام المبادرة على أساس احترام حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف، وخاصة في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل أراضيه وعاصمتها القدس العربية، ورحب بزيارة الأمين العام للجامعة العربية لقطاع غزة وإعلانه عن قرار عربي لإنهاء الحصار عليه.

شارك في تحرير هذا العدد :
أ.هايدي الطيب، أ.علاء شلبي، أ. محمد راضي، أ. ممدوح سالم
أ. معتز بالله عثمان، أ. إسلام محمد أبو العينين، أ. فاطمة فرغلي
الإخراج الفني : أ. سامي زكريا

## المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيسي بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

**الأمين العام** : أ.محسن عوض
**رئيس مجلس الأمناء** : د.أمين مكي مدني
**نائب الرئيس** : د.سهام الفريح
**المقر الرئيس** : ٩١ شارع الميرغني- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع.
**ت** : ٢٤١٨١٣٩٦
**فاكس**: ٢٤١٨٥٣٤٦
**بريد إلكتروني**:
aohr@link.net
**موقع الإنترنت** :
www.aohr.net
www.arabhumanrights.org

**الاشتراكات السنوية للعضوية :**
داخل مصر ١٥٠ جنيهاً مصرياً.
خارج مصر ١٥٠ دولاراً .
تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري - فرع ثروت.
حساب جاري ٥٨١٨٣٥.
Alwatany Bank of Egypt Sarwat.
Account 581835.